

أهالي الوراق يواجهون ضغوط الإخلاء بمقترح بيت مقابل بيت على 300 فدان والحكومة تترك مصيرهم معلقا



الأحد 20 سبتمبر 2026 04:00 م

تكشف تطورات جزيرة الوراق اتساع الفجوة بين وعود التطوير وواقع السكان، بعدما عاد التوتر إلى المعديات، بينما يطرح الأهالي مقترح «بيت مقابل بيت» لحماية بقائهم من ضغوط الإخلاء وغموض المستقبل

وفي المقابل، تتمسك الأسر بأن يشملها التطوير داخل أرضها، وسط مفاوضات لم تنتج اتفاقاً نهائياً معلناً، لتواجه الحكومة سؤالاً مباشراً عن جدوى مشروعات تتقدم إنشائياً بينما يظل مصير السكان معلقاً

مفاوضات تتقدم والضغط الأمني مستمر

ففي الرابع من سبتمبر، وافق اجتماع للأهالي على تشكيل لجنة للتفاوض، بعد نقل تصور يتيح بقاء السكان داخل الجزيرة، وهو تحول فتح باب النقاش دون حسم الحقوق أو ضمان تنفيذ البدائل

ثم حمل اجتماع العاشر من سبتمبر مطالب السكان إلى مسؤولي الملف، قبل عرض نتائجه على الأهالي، الذين تمسكوا بمنطقة سكنية تدخل ضمن التطوير وتضمن بناء منازل بديلة للراغبين في البقاء

لكن الأيام التالية كشفت هشاشة التهدئة، إذ وثقت شهادات منشورة في السادس عشر من سبتمبر اشتباكات عند معدية القللي، وزيادة الحواجز الأمنية، بالتزامن مع احتجاجات مرتبطة باقترب أعمال الطرق من المنازل

وبالتوازي، تحدث سكان عن محاولة تعطيل مرور شاحنات مرتبطة بالمشروع، وعن وقفة أمام جهاز المدينة، بعدما شعروا بأن الإنشاءات تقترب من بيوتهم بسرعة تفوق تقدم الإجابات الرسمية عن مصيرها

وفي خلفية هذا المشهد، كان المحامي سيد محمد، المعني بالدفاع عن مطالب الأهالي، قد انتقد في تصريحات منشورة يوم التاسع عشر من مايو 2026 طغيان الإدارة الأمنية على التعامل مع الأزمة

كما أوضح محمد آنذاك أن الوجود الأمني المكثف عند المداخل والمعديات يخلق ضغطاً نفسياً على السكان، منتقداً تغير مسارات التفاوض دون تقديم رؤية مستقرة تمنح الأسر الأمان بشأن مستقبلها داخل الجزيرة

ومن هنا، يبدو استعادة الثقة مستحيلاً ما دامت جلسات الحوار تتزامن مع قيود تثقل الحياة اليومية؛ فالتفاوض الذي يجري تحت الضغط يترك السكان أمام خيارات تضيق باستمرار، مهما تعددت الوعود

وبدلاً من تحميل الأهالي مسؤولية تعثر الحل، يتعين مساءلة الجهات صاحبة القرار عن تأخر إعلان مخطط واضح، وعن استمرار إدارة حقوق السكن باعتبارها مشكلة تستدعي الاحتواء الأمني أكثر مما تستحق المشاركة

بيت بديل بضمانات تسبق الإخلاء

أما مقترح «بيت مقابل بيت»، فيقوم على تخصيص أرض داخل الجزيرة لبناء منازل بديلة، مع تعويض عن المباني القديمة، بما يسمح بتطوير المنطقة تدريجياً ويحافظ على استقرار الأسر الراغبة في البقاء

وتحديدًا، تتضمن الصيغة التي شرحها أحد الأهالي، إبراهيم فوزي، الحصول على قطعة مرفقة بعقد رسمي، وبناء المنزل وفق الاشتراطات، ثم تسليم المسكن القديم بعد اكتمال البديل والانتقال إليه بصورة فعّلية

كذلك يتضمن التصور الهندسي المطروح 4059 قطع سكنية على نحو 300 فدان، بمساحات مختلفة، إلى جانب طرق ومدارس وخدمات صحية ومساحات عامة، وهي عناصر مقترحة لم يصدر اعتماد نهائيّ معلّن لها

غير أن قيمة المقترح لا تختزل في عدد القطع؛ فجدواه تتوقف على حصر المستحقين، ومدى استيعاب الأسر الممتدة، وتوفير التمويل والخدمات، دون تحويل حق البقاء إلى عبء بناء يستحيل تحمله

وفي هذا الجانب، شدد المحامي الحقوقي مالك عدلي، مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقت نشر تصريحاته في مايو 2026، على ضرورة التفاوض الحقيقي والاستعانة بخبراء لتقدير القيمة العادلة للعقارات

وأضاف عدلي في التصريحات نفسها أن الاعتماد على تفاهات شفوية وغير رسمية يترك الإجراءات عرضة للخلاف، مؤكدًا أهمية ضمان التعويض قبل الإزالة، وهي قضية تظل أساسية عند تقييم أي بديل

وعليه، يحتاج أي اتفاق إلى تحديد مكتوب لمساحة الأرض وملكيّتها وقيمة التعويض ومواعيد التنفيذ، مع حماية الأسر خلال الانتقال؛ فالغموض في هذه التفاصيل قد يفرغ شعار التعويض العادل من مضمونه

فضلاً عن ذلك، فإن السماح بالبناء يستلزم إتاحة مواد وإجراءات ترخيصه، وإلا أصبح المقترح وعدًا معطلًا؛ إذ يستحيل مطالبة السكان بإقامة بدائل بينما يواجهون عقبات في توفير مستلزمات صيانة مساكنهم الحالية

التطوير يفقد معناه بإقصاء السكان

وفي المقابل، يستمر طرح الشقق الحكومية ضمن بدائل التسوية، بعدما أُعلن موعد الثلاثين من سبتمبر لبدء تسليم 792 وحدة، لكن إعلان الوحدات لا يعني قبول مطلب المنازل المستقلة أو إنهاء النزاع

كما أن الاختلاف بين البيت والشقة يتجاوز المساحة، لأن المنزل قد يحتضن أكثر من أسرة، بينما تتصل الإقامة بشبكات القرابة والعمل والخدمات، وهي اعتبارات لا يجوز إسقاطها من حساب التعويض

ومن ناحية أخرى، نقل ممثلو الأهالي رغبتهم في تطوير الكتلة السكنية نفسها، مع إتاحة الانتقال إليها لسكان المناطق المتفرقة، حتى لا يصبح البقاء داخل الجزيرة مرادفًا للبقاء خارج الخدمات والاستثمارات العامة

وفي السياق نفسه، كان سيد محمد قد أوضح في تصريحاته المنشورة في مايو أن السكان يريدون الاستفادة من التطوير دون اقتلاع اجتماعي، منتقدًا بدائل متغيرة لا تمنحهم رؤية واضحة للاستقرار

وبناءً على ذلك، فإن مسؤولية الحكومة تتجاوز عرض مقابل مالي أو وحدة جاهزة، لتشمل إظهار كيف سيستفيد السكان من الطرق والمرافق الجديدة، وكيف سُئِصان قدرتهم على مواصلة حياتهم وأعمالهم اليومية

ومع ذلك، لا يصح تقديم استعداد المسؤولين لبحث المقترح باعتباره انتصارًا مكتملاً أو موافقة نافذة؛ فالتفاصيل المنشورة تربط الخطوة بإحالة المطالب للدراسة، بينما يظل الاختبار الحقيقي في القرار المكتوب والتنفيذ

لذلك، فإن المعيار الجاد لأي انفراجة يبدأ بإعلان ضمانات قابلة للمراجعة، ووقف الإجراءات المتعارضة معها، وإشراك ممثلي السكان في متابعة التنفيذ، بدل إبقاء مصير آلاف الأسر رهين رسائل متبدلة واجتماعات مغلقة

وأخيرًا، يضع مطلب «بيت مقابل بيت» الحكومة أمام مسؤوليتها المباشرة؛ فالتطوير الذي يعجز عن تأمين أهل المكان يفقد مبرره الاجتماعي، ولا تستطيع الأبراج مهما ارتفعت أن تستر إخفاءً في حماية حقوق السكان